جمعية مرافئ التنمية
لدعم القطاع غير الربحي

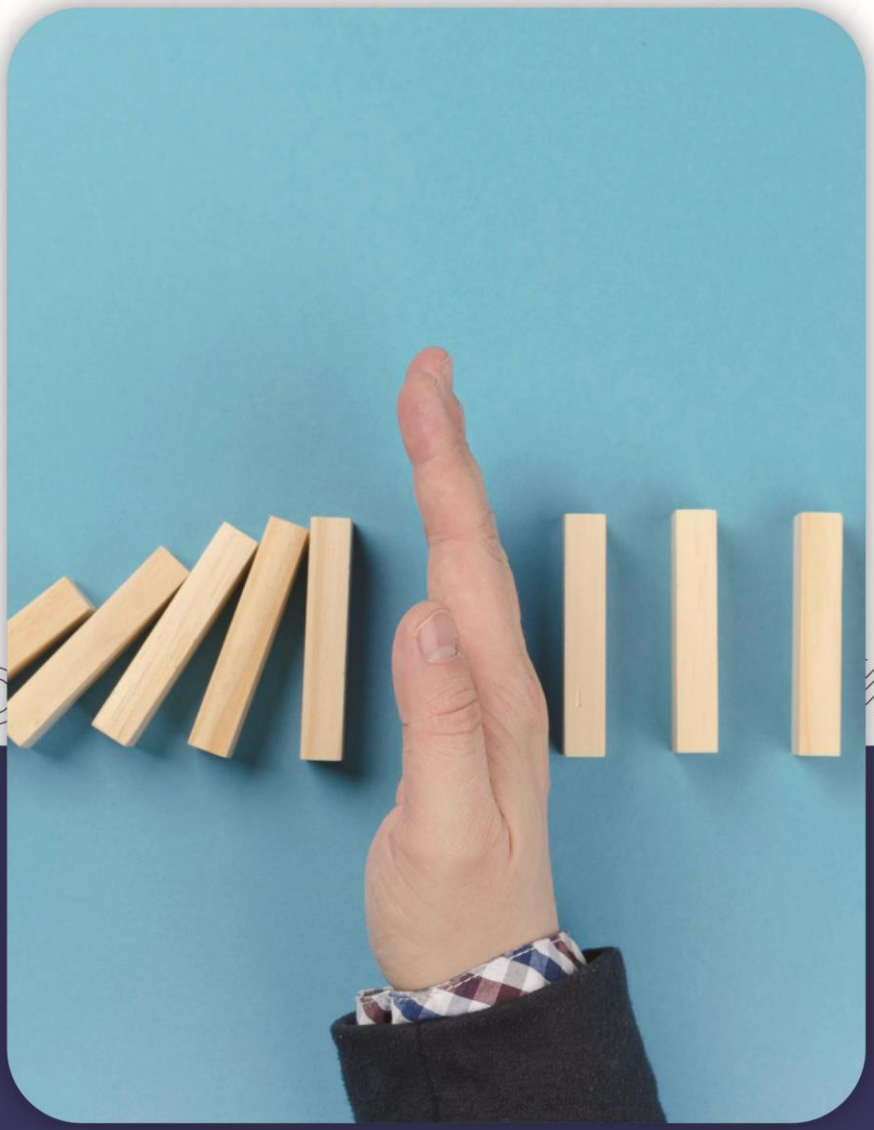

سياسة
إدارة المخاطـــر
جمعية مرافئ التنمية

النسخة الثانية
2024م

سياسة إدارة المخاطر

أولاً: مقدمة

1-1 من خلال التغيرات المتلاحقة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ساهمت في بروز بيئة مفعمة بالخطر، توجب على مؤسسات القطاع الثالث العمل على ضرورة تجنب المخاطر التي قد تواجهها أو الحد منها أو السيطرة عليها ، ومن هنا نشأت حاجة الجمعية إلى اعتماد سياسة واضحة لإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها سواء في الجانب الإداري أو المالي أو النشاط.

ثانياً: الغرض من إعداد سياسة إدارة المخاطر

1. توضح السياسة تعريف الخطر وإدارة المخاطر والغرض من إدارة المخاطر.
2. تفسر السياسة طريقة الجمعية الخاصة في إدارة المخاطر وتوثيق أدوار ومسئوليات الأطراف ذات العلاقة.
3. تعتبر سياسة إدارة المخاطر جزءً من مهام الرقابة الداخلية للجمعية وترتيبات حوكمتها.
4. تصف السياسة دور إجراء إدارة المخاطر في كامل نظام الرقابة الداخلية وتحديد إجراءات التقارير الرئيسية، وتشرح الإجراء الذي سيتم اتخاذه من أجل تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للجمعية.

ثالثاً: تعريف الخطر وإدارة المخاطر

3-1 يعرف الخطر بأنه أي شيء يمكن أن يعوق من مقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، أو هو عبارة عن ربط بين احتمال وقوع حدث والآثار المترتبة على حدوثه.

3-2 تعتبر إدارة المخاطر أمراً ضرورياً لاستمرار ونمو الجمعية بما يتوافق مع أهدافها الاستراتيجية، وليس إجراء الغرض منه تجنب المخاطر، وفي حال استخدامه بصورة سليمة فإنه يمكن للجمعية مواصلة أنشطتها بأعلى المعايير حيث أن المخاطر التي تم تحديدها وفهمها والسيطرة عليها بصورة جيدة فإن ما تبقى من المخاطر يصبح أقل حدة.

رابعاً: إدارة المخاطر وعلاقتها بالرقابة الداخلية

4-1 تعد إدارة المخاطر جزءً من نظام الرقابة الداخلية الذي يحتوي على عدد من العناصر التي تعمل مع بعضها على إيجاد طريقة تشغيل فعالة تساعد الجمعية على تحسين الأداء في كافة الجوانب المالية والإدارية ، كما تعتبر إدارة المخاطر جزءً هاما وضروريا بالنسبة لعمل الجمعية وليس فقط مجرد مسألة التزام، تتطلب دورا نشطا أكثر منه مجرد ردة فعل.

4-2 تراعي إدارة المخاطر كافة عناصر الرقابة الداخلية مثل:

- ❖ الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات.
- ❖ الحوكمة: الالتزام والامتثال، والشفافية والإفصاح، والسلامة المالية.
- ❖ المخاطر المالية.
- ❖ المخاطر التشغيلية.
- ❖ المخاطر الخارجية.

خامساً: دور المراجع الداخلي

5-1 يقوم المراجع الداخلي في الجمعية بالمهام التالية:

- ❖ تنفيذ خطة إدارة المخاطر المعتمدة من قبل المجلس وضمان وضع الترتيبات المناسبة من أجل التأكد من أن المخاطر قد تم تحديدها وتقييمها وإدارتها بطريقة فاعلة.
- ❖ إعداد خطة إدارة المخاطر واعتمادها من مجلس إدارة الجمعية.
- ❖ مراقبة المخاطر الكبيرة التي قد تهدد تحقيق الجمعية لأهدافها الاستراتيجية. وضمان توفر خطط لمراجعة كفاءة وفعالية إدارة المخاطر وقدرتها على تقديم تقييم سنوي لترتيبات إدارة المخاطر بالجمعية.
- ❖ رفع التقارير الدورية الخاصة بإدارة المخاطر لمجلس الإدارة والقيام سنوياً بمراجعة طريقة الجمعية في إدارة المخاطر وإطار عمل إدارة المخاطر.
- ❖ تقوم لجنة المراجعة – ان وجدت - بإعداد تقرير حول مراجعتها لفعالية إدارة المخاطر بالجمعية وترتيبات الرقابة والحكومة بصورة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة.

سادساً: دور المجلس في إدارة المخاطر

6-1 اعتماد سياسة إدارة المخاطر الخاصة بالجمعية

6-2 الموافقة على القرارات الهامة التي قد تؤثر على أداء الجمعية في مجال إدارة المخاطر.

6-3 تحديد الطريقة المثلى للتعاطي مع المخاطر أو مستوى التعرض في الجمعية وتقديم توصيات المجلس حول المخاطر المحتملة.

سابعاً: الاعتماد

7-1 تم اعتماد هذه السياسة للجمعية وذلك في اجتماع مجلس الإدارة (رقم الاجتماع)

الموافق (التاريخ)

رئيس مجلس الإدارة

سعود بن عبد العزيز النقيثان



جمعية مرافئ التنمية
لدعم القطاع غير الربحي

الرياض - حي الشفا- شارع عبدالله العامري
مقابل جامع القاسم

+966501461914 info@murafi.org
@murafi_altanmia www.murafi.org